ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

حقوق المهاجرين الأفارقة
بين جحيم الطرائق وآليات الحوكمة

أغسطس 2023

مقدمة:

تفضي متغيرات النظام الدولي تجلياً واضحاً لظاهرة الهجرة بصورتيها: النظامية وغير النظامية، حد تسجيلها لما يقارب من 281 مليوناً مهاجراً بما يعادل 3.6% من سكان العالم خارج حدودهم ومواطنهم الأصلية، لاعتبارات متباينة ومتعددة الأبعاد: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأمنية موزعين بنحو 31% و30% و26% و3% و10% في آسيا وأوروبا والأمريكيتين والبلدان الجزرية، وأفريقيا على التوالي.

والتي تفرض بدورها ضغوطاً إضافية في غير صالح الدول المستضيفة للمهاجرين اقتصادياً واجتماعياً وديمغرافياً وأمنياً ولاسيما داخل القارة الأفريقية، إذ ترصد إحصاءاتها نحو 21 و11 و5 و3 مليون مهاجراً في الداخل الأفريقي وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية على التوالي.[1]

في هذا السياق، وفي إطار اهتمامها بتعزيز حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة، تطلق مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** دراسة جديدة تحت عنوان "**حقوق المهاجرين الأفارقة.. بين جحيم الطرائق وآليات الحوكمة"،** والتي تسعى إلى تسليط الضوء على وقائع مهاجري القارة الأفريقية بالتركيز على رحلتهم أثناء العبور في الشمال الأفريقي وعقب وصولهم إلى القارة الأوروبية بالتركيز على بريطانيا وألمانيا.

وتحقيقاً لذلك، تقدم الدراسة تعريفاً لمفهوم حوكمة الهجرة، وتسرد أطرها القانونية: الدولية والأفريقية، وترسم خارطة لإحصاءات مهاجري القارة الأفريقية وترصد الوقائع الحقوقية لمهاجري القارة في جهات العبور والوصول وتقدم إطارها ورؤيتها لحوكمة هجرة الأفارقة وتفعيلها، بجانب مجموعة من التوصيات حيال ذلك.

وتأتي هذه الدراسة كأحد مخرجات الندوة التي عقدتها مؤسسة ماعت في 15 أغسطس الجاري، بعنوان "حوكمة قضايا المهاجرين في إفريقيا: الأهداف وآليات التنفيذ". وذلك في إطار التحضير للدورة 77 للجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بيد ان موضوع الهجرة داخل وخارج القارة الأفريقية واحد من المواضيع ذات اهتمام الجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب والمتمثلة في ولاية المقرر الخاص المعني بشؤون اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والأشخاص المشردين داخليا، والذي تتعاون مع مؤسسة ماعت بصورة متواصلة.

[1]Un, On forced displacement we can learn from Africa, access date 5 August 2023, https://www.un.org/africarenewal/news/forced-displacement-we-can-learn-africa

المحور الأول: حوكمة الهجرة الأفريقية ...المفاهيم النظرية والأطُر القانونية

أولاً: إطار مفاهيمي حول مفهوم حوكمة الهجرة

راج مفهوم **حوكمة ظاهرة الهجرة** عملياً داخل الخطط والرؤى والسياسات المعنية بظاهرة الهجرة، في السياقات العملية أكثر نسبياً من الأوساط الأكاديمية، حيث تعرف **ظاهرة الهجرة** بأنها: "عملية انتقال، أو تحول، أو تغير فيزيقي لفرد، أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد أو خارجها، سواء كانت بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم".

كما يمكن تعريف **المهاجر** بأنه: "أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدًا عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن الوضع القانوني للشخص، وما إذا كانت الحركة طوعية أو غير طوعية، وما هي أسباب الحركة، أو ما هي مدة الإقامة".[2]

وقد تجلت أبعاد ومؤشرات الهجرة بصورة أكثر تطوراً في إطار مفهوم **حكومة الهجرة** الصادر عن المنظمة الدولية المعنية بالهجرة في 2015، ودار في أبسط تعريفاته بأنه "الإدارة الأفضل والمتكاملة لظاهرة الهجرة من خلال الاستراتيجيات والسياسات الشاملة والقائمة على حقوق الإنسان والمراعية للمنظور الجنساني"، أو "المجموعة المترابطة من المعايير القانونية والسياسات والمؤسسات لإدارة وتنظيم ظاهرة الهجرة والاستجابة لتطوراتها".

وفي إطار ما سبق؛ تعرف مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان مصطلح حوكمة الهجرة على أنه: **الامتثال للمعايير والقوانين الدولية وتأمين حقوق المهاجرين ووضع سياسات قائمة على الأدلة من خلال نهج حكومي كامل والتفاعل مع الشركاء لمعالجة قضايا الهجرة والقضايا ذات الصلة بهدف مساعدة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والتصدي بفعالية لجوانب الهجرة الخاصة بالأزمات، وتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والكريمة**.

وتشير ماعت في هذا الإطار إلى القوانين واللوائح والسياسات والشراكات التي تعتمدها المؤسسات الوطنية ودون الوطنية والدولية لإدارة وتشكيل الهجرة عبر البلدان، والاستيطان والعودة، ويتفاعل مع العديد من الجهات الفاعلة غير المؤسسية، في كل من بلدان المقصد والمنشأ، ووكالة الأفراد. [3]

[2] Migrants' Rights Network, "Illegal Immigration", How many "illegal immigrants" are in the UK? access date 5August 6, 2023, https://shorturl.at/afEUX

[3]European Commission Supporting policy with scientific evidence, Access date 6 August 2023, https://shorturl.at/puAHM

ثانياً: الأطر القانونية الدولية والأفريقية المعنية بموضوع الهجرة

حتمت وقائع ظاهرة الهجرة وتدفقات المهاجرين المستمرة التزامات حقوقية وسياسات ورؤى تنموية على عاتق الدول والأطراف الفاعلة فيه دولياً وإقليمياً، وتدعم سياسات حوكمة ظاهرة الهجرة وتفعيلها على كافة الأصعدة السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويمكن عرض جانباً منها بالتركيز على السياقات الدولية والأفريقية على النحو التالي:

أ. حوكمة ظاهرة الهجرة في السياقات الدولية:

تتربع ظاهرة الهجرة سدة الرؤى والأجندات السياسية والتنموية الدولية؛ حيث تعترف خطة التنمية المستدامة بمساهمات وسلبيات ظاهرة الهجرة، ويحوي مبدأها "**عدم التخلي عن الركب**" في طياته المهاجرين بأبعادهم النظامية وغير النظامية ومسمياتهم المتباينة، ويقر 11 هدفاً تنموياً من أهدافها بسياسات وغايات ذات الصلة بالهجرة وحوكمتها، وكذلك تفرد البنية الدولية رافداً واسعاً من المؤسسات والاتفاقيات والالتزامات والبرتوكولات المعنية بالهجرة.

إذ تتعد الالتزامات الحقوقية للمهاجرين بموجب العديد من الاتفاقيات، منها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الأمنة والمنظمة والنظامية لعام 2018، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعي والثقافية عام 1966، والاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام 1990، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 97 المتعلقة بالعمال المهاجرين عام 1949، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين في 2016، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 11 المتصلة بالتمييز في العمالة والمهن عام 1985، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين المواطنين وغير المواطنين في الضمان الاجتماعي واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 بشأن العمال المهاجرين 1975 [4]

ب. حوكمة ظاهرة الهجرة واللجوء.. أين تقبع في الأطر القانونية الإقليمية الأفريقية؟:

تستند الأطر الأفريقية المعنية بالمهاجرين على حزمة الأطر القانونية والتشريعية والبنى المؤسسية والآليات الحقوقية؛ حيث تتضمن رؤية الاتحاد الأفريقي 2063 مجموعة من الأهداف والغايات المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وبرنامج الإعفاء من التأشيرة على مستوى القارة للسفر بين البلدان الأفريقية والموقف الأفريقي المشترك بشأن الهجرة والتنمية وإطار سياسة الهجرة لأفريقيا في وإطار السياسة الاجتماعية للاتحاد الأفريقي (2008) وإطار السياسة الإنسانية للاتحاد الأفريقي (2015)، والذي يوفر إطارًا للحماية والمساعدة في الهجرة المختلطة والبرنامج المشترك لهجرة اليد العاملة (2015).

[4] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مجموعة المبادئ والممارسات الجيدة المعنية بالهجرة المنظمة والنظامية، 5 أكتوبر 2017، https://bit.ly/3ASQU0q

وتعني البنى المؤسسية والحقوقية بقضايا المهاجرين وأوضاعهم، ولاسيما الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والاتفاقية الأفريقية التي تحكم جوانب اللاجئين، والمقرر المعني باللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء والمشردين في 2004.[5]

ويؤكد التعليق رقم 5 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على: الحق في حرية التنقل والإقامة المادة (12)، وبروتوكول معاهدة أبوجا المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية ومشروع بروتوكول تحرك الأشخاص التابعين للاتحاد الأفريقي وبرتوكول التنقل الحر للأشخاص في أفريقيا المعتمد في يناير 2018، وخطة عمل واغادوغو لمكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال (2006) واتفاقية التعاون عبر الحدود (اتفاقية نيامي) (2014)؛ والتي تدعو إلى تعزيز التعاون عبر الحدود على المستويات المحلية والإقليمية ودون الإقليمية واتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (مارس 2018).

ثالثاً: الخارطة الإحصائية لظاهرة الهجرة في القارة الأفريقية.. إلى ماذا يشير الواقع؟

ترصد وقائع أفريقيا وخارطتها الديمغرافية تسارع وتيرة تحركاتها الداخلية وتدفقاتها الخارجية بشدة حد وصفها **بأنها قارة متحركة؛** إذ بلغت المستويات القياسية لظاهرة الهجرة أكثر من 40 مليون مهاجر أفريقي منذ بدايات عام 2023، وذلك بزيادة غير مسبوقة مقدرة بنحو 30% و68% عن تقديراتها لعام 2010 و2000 على التوالي.[6]

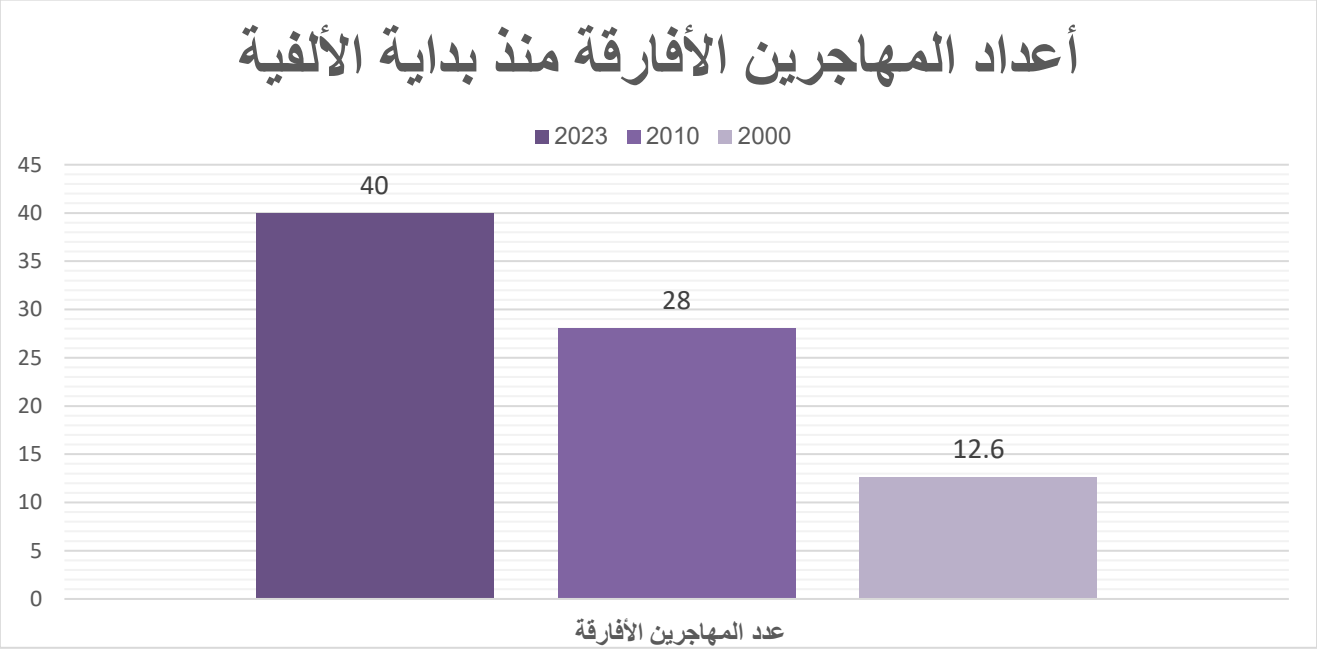

[5] AFRICAN COMMISSION ON Human and People rights, Special Rapporteur on Refugees, Asylum Seekers, Internally Displaced Persons and Migrant in Africa, Access date 27 November 2022, https://bit.ly/3AR0lNQ
[6]UNICEF, 13.5 million children now uprooted in Africa - including those displaced by conflict, poverty and climate change, 9 February 2023, https://shorturl.at/AEJRW

ولعل القارئ لمحركات الهجرة داخل القارة الأفريقية، يملس مدى تدافع الأسباب والعوامل المسؤولة عن ظاهرة الهجرة، ويردها بشكل كبير إلى: **الصراعات والنزاعات والتغيرات المناخية والعوامل الاقتصادية الحادة والانتهاكات الحقوقية**؛ إذ تخيم الصراعات والنزاعات سماء 9 من أصل 15 دولة منشأ للهجرة، وتنذر التغيرات المناخية المحتدمة 100 مليون مهاجر أفريقي داخل بلدانهم ودول الجوار وإجبارها ما يصل إلى 4.2 مليون شخص على الخروج من المدن الساحلية.[7]

والمدقق لظاهرة الهجرة داخل القارة الأفريقية، يلحظ انكفاء تدفقات الهجرة على ذاتها بنسبة 80% داخل نطاقاتها الداخلية؛ حيث يعيش حوالي 21 مليون أفريقي موثق في بلد أفريقي آخر ولاسيما في الغرب والجنوب والشرق الأفريقي بعيداً عن الشمال الأفريقي ومغربه العربي الذي يقدم أكثر من 5 مليون مهاجر إلى أوروبا،[8] ويعي تكثف مسارات هجرة الأفارقة خارج القارة إلى نطاقات أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية بحثاً عن حياة رغيدة ودخول مرتفعة ومعيشية هانئة حتى بلغت أكثر من 11 و5 و3 مليون على التوالي.[9]

إذ تشير إحصاءات هجرة الأفارقة الحديثة إلى تربع القارة الأوروبية كأول جهة وصول للأفارقة والملاذ الآمن؛ حيث تحوي 11 مليون أفريقي، وتستقبل تدفقات الهجرة المستمرة حتى اليوم. ومنذ 2023، وصل أكثر من 31.300 مهاجر منذ بداية 2023 إلى الشواطئ الإيطالية مما يمثل ارتفاعاً حاداً عن عام 2022 المقدر بنحو 7.900 شخص.[10] إضافة إلى أنه قد وصل 14,732 مهاجرا، منها 3.000 مهاجر فقط في يوليو 2023 إلى الشواطئ البريطانية عبر بحر المانش[11].

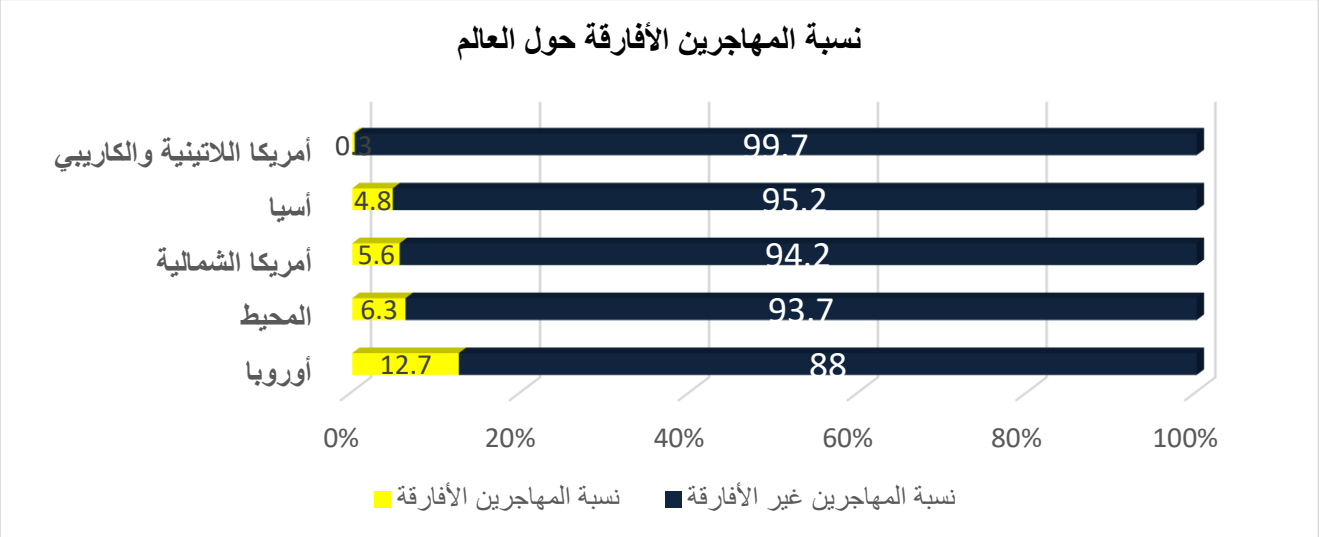

[7] African Center for strategic studies, African Shifts: Addressing Climate-Forced Migration & Displacement, 4 April 2023, https://shorturl.at/guDS3
[8] African Center for strategic studies, African Migration Trends to Watch in 2022, 17 December 2023
[9] IOM, AFRICA AND THE MIDDLE EAST, Access date 5 August 2023, https://shorturl.at/IUW2

[10] سكاي نيوز عربية، تقرير: مقتل أكثر من 500 مهاجر أفريقي في اليمن منذ بدء الحرب، 26 نوفمبر 2022، https://shorturl.at/inEHQ
[11] الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة: تحطم سفينة قبالة الساحل اليمني يسلط الضوء على الظروف الوحشية التي يواجهها المهاجرون من القرن الأفريقي، 7 نوفمبر 2022، https://shorturl.at/yEQU8

المحور الثاني: أوضاع المهاجرين الافارقة ... من محطات العبور إلى جهات الوصول

أولاً: الوقائع الحقوقية للمهاجرين الأفارقة في جهات العبور

رغم ما تفرضه الأطر الدولية والإقليمية والوطنية من التزامات حقوقية وسياسات الحوكمة والإدارة المستدامة لظاهرة الهجرة وضحاياها، إلا أنه لم يلق تفعيلاً واقعياً وعملياً تجاه المهاجرين الأفارقة؛ إذ يعاني أكثر من 15% من مهاجري أفريقيا من وطأة التعرض للاستغلال والتعذيب والاسترقاق والتعذيب والاختطاف والعنف الجنسي والجسدي طيلة رحلتهم من قبل جهات العبور والمقصد والترحيل القسري، ويمكن عرض جانب من تلك الانتهاكات على النحو التالي:

أ. تعرض المهاجرين للاتجار بالبشر:

لا يزال ما يقدر بنحو 32000 مهاجر أفريقي عالقين في اليمن وضحايا الاتجار والتعذيب والاسترقاق؛ حيث تم اكتشاف مقبرة سرية تضم ما يقرب من 10000 جثة للمهاجرين في شمال اليمن، بالقرب من حدود المملكة العربية السعودية ومن بين 867 حالة وفاة مسجلة على معبر القرن الأفريقي واليمن،[12] وفُقِد ما لا يقل عن 795 شخصًا يُعتقد أن معظمهم من الإثيوبيين حياتهم على الطريق بين اليمن والمملكة العربية السعودية، في الغالب في محافظة صعدة اليمنية على الحدود الشمالية في 2022.[13]

ولايزال غرب أفريقيا وخاصة نيجيريا والنيجر ومالي والسنغال، يشهد ظهورا مستمرا وكثيفا لعصابات الاتجار بالبشر التي تنشط خاصة في مجال تهريب المهاجرين بما في ذلك النساء؛ فقد تم تقدير أكثر من 15.000 امرأة وفتاة نيجرية عالقات في مالي أثناء محاولتهن الهجرة إلى أوروبا.[14]

ب. انتهاكات الطرد والنقل القسري للمهاجرين:

رحلت السلطات الجزائرية 19,688 مهاجراً إلى النيجر في الفترة ما بين 1 يناير إلى 16 يوليو 2023، بالإضافة إلى ترحيلها ما يقدر بنحو 21.000 و20.000 في 2022 و2021، [15] كما أجهضت 42.071 محاولة للهجرة في 2021.

وأوقفت السلطات المغربية سنة 2020، أكثر من 9 آلاف مرشح للهجرة غير النظامية.[16] وفي ليبيا، لا يستطيع العديد من المهاجرين اتخاذ قرار طوعي حقيقي بالعودة فمنذ عام

---

[12] أخبار الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة: وفاة أكثر من 50 ألف شخص أثناء رحلات الهجرة منذ عام 2014، 33 نوفمبر 2022، https://news.un.org/ar/story/2022/11/1115912

[13] ISS, Africa-Europe migration deals cost lives and undercut democracy, Access date 2 August 2023, https://shorturl.at/krxD0

[14] مهاجر نيوز، تهديد متزايد لأفريقيا.. عصابات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، 4 أغسطس 2023، https://shorturl.at/oDFY2

[15] مهاجر نيوز، ترحيل نحو 20 ألف مهاجر من الجزائر إلى النيجر في سبعة أشهر.. "اضطهاد متزايد"، 26 يوليو 2023، https://shorturl.at/qrCLV

[16] اندبنت عربية، هكذا تستغل شبكات التهريب مآسي المهاجرين الأفارقة في المغرب، 27 يونيو 2022، https://shorturl.at/hnoP6

2015 حتى 2022، تمت إعادة أكثر من 60 ألف مهاجر في ليبيا إلى بلدانهم الأصلية عبر إفريقيا وآسيا من خلال برامج "المساعدة على العودة"، بما في ذلك ما لا يقل عن 3300 غامبي عادوا من ليبيا منذ عام 2017[17].

وفي تونس ومنذ يوليو 2023، يتعرض المهاجرون المنحدرون من أفريقيا جنوب الصحراء إلى حملات تستهدف وجودهم، ومنها اتهامات بتنفيذ اعتقالات بحق المهاجرين، لا سيما في صفاقس، ونقلهم في حافلات إلى الصحراء الحدودية وإجبارهم على التوجه إلى الأراضي الليبية، وتركهم هناك دون أي ماء أو طعام رغم موجات الحر الشديد؛ فقد تم توثيق طرد السلطات ما لا يقل عن 1,200 شخص وتركهم عند الحدود مع ليبيا من الشرق والجزائر من الغرب، لتظهر العديد من الجثث وسط الرمال في مقاطع مصورة التقطتها السلطات الليبية عبر فرق حرس الحدود التابع لوزارة الداخلية، وعناصر "الكتيبة 19" التابعة للجيش الليبي ووصلت حصيلة الوفيات على الحدود إلى ما لا يقل عن 20، بين 24 و31 يوليو.

ج. انتهاكات الاحتجاز القسري للمهاجرين:

يحتجز المهاجرون لفترات غير محددة دون أن تتاح لهم فرصة مراجعة شرعية احتجازهم، والوسيلة العملية الوحيدة للهروب هي دفع مبالغ كبيرة من المال للحراس أو الانخراط في أعمال السخرة أو خدمات جنسية داخل الاحتجاز أو خارجه وعادة ما يتم تحويل الأموال التي يرسلها أقارب الأسرى عبر ويسترن يونيون أو نظام غير رسمي للحسابات الشخصية إلى تاجر بالبشر بالتنسيق مع الحراس، الأمر الذي يكثر بشدة في ليبيا، حيث يعاني عشرات الآلاف من المهاجرين الذين تعرضوا للتعذيب والعنف الجنسي والابتزاز على أيدي الحراس في مراكز الاحتجاز في ليبيا والتي تعتبر مركز رئيسي للمهاجرين الفارين من الفقر والحروب في إفريقيا والشرق الأوسط.

وفي تونس لا يزال أكثر من 500 مهاجر عالق على الحدود في مخيمين قرب معبر رأس جدير وبلدة العسة[18]. وبين يناير ومايو 2023، اعتقلت السلطات التونسية أكثر من 3500 مهاجر بسبب "الإقامة غير النظامية" واعترضت أكثر من 23000 شخص حاولوا المغادرة بشكل غير قانوني من تونس.[19]

ثانياً: الوقائع الحقوقية للمهاجرين الأفارقة بعد وصولهم القارة الأوروبية

تدرك القارة الأوروبية اعتبارها المسار الأقرب والمفعم بالأمل للمهاجرين الأفارقة بعد عبورهم جحيم البحر الأبيض المتوسط، إذ تحمل القارة الأوروبية نحو 11 مليون مهاجراً أفريقيا، **إلا أنها تبدي تناقضاً جلياً لالتزاماتها الحقوقية تجاه المهاجرين** وفي هذا

[17] UNHR, Libya: UN human rights report details violations of migrants' rights amid 'assisted return' programmes, 11 October 2022, https://urlis.net/8f1xmqnt

[18] مهاجر نيوز، أوضاع متدهورة في الصحراء وتونس "غير مسؤولة عن الأفارقة خارج الحدود"، 1 أغسطس 2023، https://bit.ly/3DLLLIA

[19] Al AL-hram Online, Tunisia escalates crackdown on black migrants,15 July 2023, https://bit.ly/3OKAG0B

السـياق، يمكن اسـتعراض أبرز انتهاكات وتحديات المهاجرين الأفارقة في السـياقات الأوروبية على النحو التالي:

أ. انتهاكات العنصرية والتمييز في أوروبا

تقع حقوق المهاجرين الأفارقة كغيرها من حقوق المهاجرين في السياقات الأوروبية أسيرة الوقائع والمتغيرات المجتمعية السـائدة في أوروبا من اليمين المتطرف وخطابات التمييز والكراهية وخطابات الشـعبوية والتمييز؛ حيث يتعرضـون لانتهاكات حقوق الإنسـان بفعل بشرتهم السمراء ليعاني منها ما يزيد عن 11 مليون أفريقي؛[20] فقد تشير الإحصاءات إلى أنه رغم كثرة تشـريعات الاتحاد الأوروبي المعنية بالمسـاواة وتعزيز سـبل الانتصـاف ومكافحة التمييز، إلا أنه لا يوجد أي سـياسـة واضـحة مخصـصـة لمكافحة التمييز والعنصـرية ضـد المنحدرين من أصـل أفريقي بل يتم وصـفهم بالأقليات غير المرئية دون الاعتراف بهم. وعلى ذلك، يعانون من التمييز العنصري الممنهج وخاصة في القطاعات الصحية؛ حيث بلغ معدل وفيات النساء السود أثناء الولادة أعلى خمس مرات من النساء البيض، وتشير الإحصاءات إلى تعرض أكثر من 45% من الأشـخاص المنحدرين من أصـل شـمال أفريقيا يواجهون تمييز على أساس خلفيتهم العرقية أو المهاجرة في أوروبا.[21]

ففي المملكة المتحدة، يتم توقيف الأشخاص ذوي البشرة السمراء 6 مرات على الأقل من الأشـخاص البيض ولا ينال أكثر من60% من ذوي البشـرة السـمراء بما في ذلك الأفارقة المهاجرين والمنحدرين من أصل أفريقي ولا ينالون من الرعاية الصحية الجيدة.[22]

وفي بولندا، تنتشر الممارسات العنصرية وازدواجية المعايير القائمة على أساس عنصري وخاصـة تجاه تدفقات المهاجرين بما في ذلك القادمين من القارة الأفريقية؛ فمنذ اندلاع الحرب الروسـية - الأوكرانية في فبراير 2022، عانى أكثر من 76.000 طالب أفريقي وتقطعت بهم السبل على عكس سماح تلك الحدود إلى عبور 660.000 في الأيام الخمسة الأولى من الأوكرانيين.[23] **وفي ألمانياً**؛ حيث يعيش أكثر من 450.000 شـخصـاً من أفريقيا جنوب الصحراء، تنتشر افتراضات نمطية معينة بشأن الأفارقة؛ رصد أعلى معدلات سوء المعاملة والتمييز العنصـري ضـد الأفارقة وخاصـة في الحصـول على وظيفة أو شـقة لأكثر من 3/1 الأفارقة منذ 2018، وكذلك لا تعترف بنظام لم شمل الأسرة؛ ليعاني طالبي اللجوء الإريتريين وغير المعترف بهم من عدم إحضار شركائهم وأطفالهم إلى ألمانيا.[24]

[20] African Center for Strategic Studies, African Migration Trends to Watch in 2022, 2022, https://bit.ly/3tX2pQE
[21] European Parliament, MEPs say culture, education, media and sport must combat systemic racism: press releases sect 08-02-2022 - 12:44, https://bit.ly/3XrZQ6m
[22] The EQUATION, Anti-Blackness in Europe Creates Vulnerability During War,6 December 2022, https://bit.ly/3Y869Mk
[23]BBC, What is the UK's plan to send asylum seekers to Rwanda?, January 2022, https://ln.run/FKIAQ
[24] DW, Germany mulls sending refugees to Africa, 2 October 2022, https://bit.ly/3Is7cSd

ب. انتهاكات عدم الحماية والعودة القسرية:

تحتفظ نطاقات أوروبا بجرعات شديدة طاردة ومضادة للمهاجرين، وتبذل قصارها جهدها للحيلولة دون وصولهم أو تمتعهم وبقائهم بداخلها، وفي هذا الصدد، يمكن التركيز على انتهاكات عدم الحماية والعودة القسرية على النحو التالي:

1. المملكة المتحدة:

تنطلق دوافع بريطانيا من الزيادة المقلقة في عدد الوافدين غير النظاميين مشكلة سياسية لاذعة؛ إذ استقبلت أكثر من 14.000 مهاجراً منذ بداية 2023 بواقع 3.000 مهاجراً في يوليو 2023 فقط، وكذلك رغبتها في استعادة السيطرة على الحدود وإعادة هيكلة أوسع لقانون اللاجئين واللجوء البريطاني.

وفي أبريل 2022، وقعت المملكة البريطانية المتحدة مع رواندا **اتفاقية الشراكة واللجوء المعنية بنقل طالبي اللجوء الذين يصلون إلى المملكة المتحدة بشكل غير قانوني إلى رواندا** مقابل دفعها 120 مليون جنيه إسترليني،[25] وفي مارس 2023، وضعت خطة نقل ما يصل إلى خمسة آلاف طالب لجوء إلى ثلاثة مواقع عسكرية سابقا، وهي "ويذرسفيلد" في إيسيكس و"سكامبتون" في لينكولنشير و"بيكسهيل" في شرق ساسكس. تناولت الخطة نقل طالبي لجوء إلى قاعدة "غاتريك غاريسون" في يوركشير[26].

وفي 28 يوليو 2023، اشترت وزارة الداخلية البريطانية خيما لإيواء 2,000 مهاجر في مخيم ستقام على مواقع عسكرية سابقا بحلول نهاية أغسطس 2023[27]. الأمر الذي حدث عقب تمرير البرلمان البريطاني في 18 يوليو 2023 مشروع قانون الهجرة غير الشرعية إلى مجلس اللوردات للتصويت عليه، رغم تعارضه مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللجوء إذ يلغي حق الوصول إلى سُبل اللجوء في المملكة المتحدة لأي شخص يصل إلى البلاد بشكل "غير نظامي"، ويمنع تقديم طلبات تخص حماية اللاجئين أو غيرها من الطلبات ذات الصلة بحقوق الإنسان، مهما كانت صعوبة ظروفهم ويتطلب نقلهم إلى بلد آخر، دون ضمان أن يكونوا قادرين بالضرورة على التماس الحماية هناك ويحرم القانون إمكانية الوصول إلى سُبل الحماية في المملكة المتحدة لأي شخص يقع في نطاق تلك الحماية - بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ويمنح مشروع القانون صلاحيات جديدة وواسعة للاحتجاز، في ظل إشراف قضائي محدود.[28]

---

[25] GS, The UK-Rwanda deal: Risky attempt to curb illegal immigration, 29 June 2022, https://www.gisreportsonline.com/r/uk-rwanda-deal/

[26] مهاجر نيوز، المملكة المتحدة: وصول حوالي 3,300 مهاجر عبر المانش في شهر واحد، 2 أغسطس 2023، https://shorturl.at/ouzSY

[27] مهاجر نيوز، الحكومة البريطانية تنوي إيواء ألفي مهاجر في خيم، 28 يوليو 2023، https://shorturl.at/bgwT8

[28] الأمم المتحدة، تحذير أممي من "عواقب وخيمة" لمشروع قانون بريطاني بشأن الهجرة غير الشرعية، 18 يوليو 2023، **https://shorturl.at/KMPV6**

2. ألمانيا:

تتبع الحكومة الألمانية اتجاها مقارباً ومشابهًا تجاه المهاجرين لسياسة الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، فعلى غرار نهج المملكة المتحدة، عينت الحكومة الألمانية في 2 أكتوبر 2022، ممثلًا خاصًا لعقد صفقات مع دول أفريقية ودول أخرى للمساعدة في إجراءات اللجوء وتقليل الهجرة غير النظامية عبر إنشاء لمعالجة طلبات اللجوء؛ بحيث يتم ترحيل أصحاب طلبات اللجوء المرفوضة مقابل السماح لتلك الدول بحصة معينة من المهاجرين القانونين.

وفي 4 أغسطس 2023، اقتراح وزيرة الداخلية الألمانية بتشديد قواعد الترحيل بالنسبة للأجانب الملزمين بمغادرة البلاد وأغلبهم ممن رفضت طلبات لجوئهم، وتمديد التوقيف في سجن الترحيل إلى 28 يوما وتوسيع الصلاحيات الممنوحة للشرطة وكان عدد الملزمين بالترحيل من ألمانيا قد وصل إلى 304 آلاف شخص حتى نهاية 2022، ويشمل ذلك إلى جانب اللاجئين الذين رفضت طلبات لجوئهم، السياح والعمال والطلاب الأجانب أيضا ممن انتهت مدة تأشيراتهم أو إقاماتهم في ألمانيا وعليهم الخروج من البلاد[29].

ج. انتهاكات الحق في الحياة للمهاجرين الأفارقة:

وثقت أفريقيا أكثر من 9000 حالة وفاة مرتبطة بالهجرة منذ عام 2014. واختفاء أكثر من 25000 أيضًا أثناء عبور المياه بين إفريقيا وأوروبا،[30] ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط والشمال الأفريقي التي سجلت أكثر من 3788 حالة وفاة من أصل 6877 من وفيات المهاجرين غير النظاميين ما بين يناير وديسمبر 2022 بزيادة 11% عن تقديراتها لعام 2021.

بينما تم تسجيل ما لا يقل عن 1166 حالة وفاة أو اختفاء في النصف الأول من عام 2023،[31]بفعل حوادث السيارات والظروف البيئية ونقص الماء والمأوى والحرب مقدرة بنحو 41% و31% ناهيك عن كون البحر الأبيض المتوسط الطريق الأشد فتكاً بالمهاجرين؛ حيث لقي أكثر من 26 ألف شخص مصرعهم أو فقدوا أثناء عبورهم البحر الأبيض المتوسط منذ 2014، ولقي أكثر من 2406 مهاجر حتفهم أو اختفوا في البحر الأبيض المتوسط في عام 2022، ما يجعله العام الأكثر دموية.[32]

المحور الثالث: مداخل حوكمة ظاهرة المهاجرين الأفارقة.. الرؤية وتوصيات

تقدم مؤسسة ماعت من خلال هذه الدراسة رؤيتها وتبني آلياتها لحوكمة ظاهرة الهجرة داخل القارة الأفريقية ومساراتها، وبعد استقراء ورصد وتحليل وقائع المهاجرين الأفارقة وتتبع مساراتهم في جهات العبور والمقصد، وبالاسترشاد بإطار الحوكمة الصادر عن

---

[29] مهاجر نيوز، جدل حول تشديد قواعد الترحيل من ألمانيا وتوسيع صلاحيات الشرطة، 4 أغسطس 2023، https://shorturl.at/eoHZ8

[30] the Africa Center for Strategic Studies, African Migration Trends to Watch in 2023, 9 January 2023, https://urlis.net/xw2ne3rt

[31] RFI, Tunisia and EU sign pact to fight illegal immigration, 17 July 2023, https://ln.run/Huluu

[32] المصري اليوم، 2 «الأسوأ».. 3800 حالة وفاة من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تاريخ الوصول 6 أغسطس 2023،

المنظمة الدولية للهجرة في 2015 وأبعاده ولاسيما البعد الحقوقي للمهاجرين والبعد المؤسسي للدول وبعد رفاهية المهاجرين وبعد التنقل في الأزمات وبعد الهجرة الآمنة والمنظمة والكريمة، في هذا السياق، **ترسم هذه الدراسة رؤيتها لحوكمة الهجرة داخل القارة الأفريقية عن طريق 10 مداخل أساسية تساهم في تعزيز واقع المهاجرين الحقوقي وتساهم في تعزيز تطبيق مفهوم حوكمة قضايا المهاجرين بمعناه الكامل.**

أولا: مدخل تفعيل حقوق المهاجرين

في إطار استناد مفهوم الحوكمة في أحد أبعاده على مدخل ضرورة تفعيل حقوق المهاجرين والامتثال للالتزامات الدولية والإقليمية والوطنية، تحتاج الدول المضيفة والمستضيفة إلى:

- **تعزيز السياسات والأطر القانونية الوطنية لضمان حماية حقوق المهاجرين** من خلال إدراج الصكوك القانونية الرئيسية المتعلقة بحقوق المهاجرين وحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لعام 1990 الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- **ضمان معاملة المهاجرين الذين تحتجزهم السلطات العامة معاملة إنسانية** ونزيهة بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، أو جنسيتهم، أو جنسهم، أو أصلهم الإثني، أو عرقهم، أو غير ذلك، وإتاحة لهم جميع إشكال الحماية القانونية الواجبة التطبيق
- **ضمان وصول جميع المهاجرين إلى المحاكم**، والمحامين، والنظام القضائي، والهيئات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك فرصة الطعن في إجراءات الإعادة إلى الوطن والطرد بطريقة تتفق مع القانون الدولي والمعايير والقواعد.
- **تهيئة بيئة مواتية لاستيفاء حقوق المهاجرين، وفتح الفضاء المدني لهم**، بما في ذلك السماح للمهاجرين بالدفاع عن حقوقهم من خلال تكوين جمعيات للمهاجرين.
- **تزويد المهاجرين بدعم إداري كافٍ وحُر فيما يتعلق بالخدمات الحكومية والقوانين الوطنية**.

ثانيًا: مدخل حوكمة الحدود والمعابر

لا شك أن حوكمة الحدود أحد الأركان السياسية لحوكمة الهجرة في القارة الأفريقية والتي من شانها منع انتهاكات المهاجرين وتعرضهم للاتجار والتهريب والموت والتعذيب، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- **تعزيز التزامات الدول الأفريقية بالأطر والاتفاقيات الحقوقية** عبر الانضمام والتصديق على اتفاقية نيامي بشأن التعاون عبر الحدود وتنفيذها، وتنفيذ المبادئ العامة والتوجيهية الصادرة عن الآليات الحقوقية الأفريقية والدولية.
- **تكثيف التعاون عبر الحدود الوطنية بين السلطات الوطنية** المعنية بإدارة الحدود لتسهيل الهجرة والتجارة والتكامل والتصدي بفعالية للتهديدات الأمنية.
- **توحيد المعايير اللازمة للنُظُم المتكاملة لإدارة الحدود على الصعيد الإقليمي**، لضمان جمع ذات المعلومات وتحليلها وتخزينها وتشاركها عبر الدول، وربطها بقواعد بيانات بعضها البعض، فضلا عن قواعد البيانات الدولية من أجل بناء صورة إقليمية وقارية للهجرة والجريمة العابرة للحدود والتصدي لها على نحو فعال.
- **تحسين قدرات آليات إدارة الحدود وموظفيها عن طريق الاستفادة المثلى من التكنولوجيات الجديدة لإدارة الحدود** والتي من شأنها تحسين أمن وثائق السفر، والحوسبة، ورفع مستوى التفتيش، وجمع البيانات، ونظم الاتصالات
- **ضمان وجود آليات كافية للإنذار المبكر والتأهب للكوارث** في المراكز الحدودية .توفير معلومات كافية ومراعية للمنظور الجنساني عن الاحتياجات، والتحديات المتنوعة المتعلقة بنوع الجنس وفرص الهجرة.

ثالثًا: مدخل توطين البنية المعلوماتية الخاصة بالمهاجرين

تساهم بيئة البيانات والمعلومات الخاصة بالهجرة في تحسين أطر حوكمة الهجرة وإدارتها بشكل سليم؛ حيث تعتبر البيانات والمعلومات عنصرا أساسيا في تعميم الهجرة في أطر السياسات والتخطيط ومبادرات التنمية، ووضع سياسات وبرامج فعالة للهجرة قائمة على أدلة. ولتحقيق ذلك،

- **يجب إنشاء وتعزيز ترتيبات والقدرات من أجل بحوث الهجرة وجمع البيانات وتحليلها**، وإجراء بحوث قوية تراعي المنظور الجنساني.
- **تعزيز تدابير جمع البيانات واكتسابها وتحليلها والمسائلة في جميع مراحل الهجرة**، بما في ذلك على الحدود وعند العودة، من أجل تسليط الضوء على مساهمات المرأة في الهجرة، ودوافع الهجرة الجنسانية، وحالة النساء المهاجرات وواقعهن في كل مرحلة من مراحل عملية الهجرة، بما في ذلك انتهاكات حقوق المرأة المهاجرة واستغلالها والاتجار بها.

رابعًا: مدخل بناء وتوطين السلام واستئصال الصراعات والحروب

تعد الحروب والصراعات أحد الأسباب والمحركات الأولى المسؤولة عن تدفقات المهاجرين، ويتبين ذلك في حركات المهاجرين لدى 9 دول من أصل 15 دولة منشأ للهجرة، ويمكن تحقيق وتوطنين السلام في القارة الأفريقية عبر ما يلي:

- **تعزيز المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى نزع فتيل الأوضاع المتقلبة قبل أن تؤدي إلى نشـــوب نزاعات،** وتعزيز التعاون فيما بين الأقاليم والتعاون الدولي من أجل تعزيز قدرة الدول الأفريقية على الاستجابة للهجرة الكبيرة والهجرة العفوية وتدفقات اللاجئين، في الوقت المناسب وبطريقة أكثر كفاءة.
- **اعتماد آليات الإنذار المبكر للنزاع من أجل منع نشـوب الصـراعات،** والنزوح، الكوارث الصـحية والبيئية وغيرها من الكوارث وتحسـين إدارة تدفقات الهجرة وحماية الاسـتقرار الوطني والإقليمي.
- **تعزيز تسريح المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم،** وذلك بوسائل منها إنشـــاء نظام للمعلومات، وتقديم خدمات المشـــورة والإحالة المراعية للمنظور الجنساني.

خامسًا: مدخل تفعيل الحماية القانونية للمهاجرين

تتطلب حوكمة ظاهرة الهجرة في المقام الأول توفير وضـمان الحماية القانونية للمهاجرين، ويمكن تحقيق ذلك عبر ما يلي:

- **بناء أو تعزيز المهارات المهنية للجهات الفاعلة المعنية بإنفاذ القانون** والعدالة الجنائية للكشـــف عن قضـــايا تهريب المهاجرين والتحقيق فيها ومقاضـــاة مرتكبيها، والفصل فيها.
- **اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعات، لحماية المهاجرين من العنف**، أو التمييز، أو التعذيب أو غيره من ضـروب المعاملة أو العقوبة القاسـية أو اللاإنسـانية أو المهينة، فضلا عن انتهاك حقوقهم.
- **اتخاذ التدابير المناسبة لتزويد المهاجرين بالحماية والمساعدة لضمان سلامتهم ورفاههم**، بما في ذلك من خلال توفير الأمن المادي والحصـــول على الغذاء والمأوى والرعاية الطبية والحصول على الخدمات القنصلية فضلا عن المشورة القانونية.
- **إشراك المجتمع المدني في التصدي لتهريب المهاجرين**، وخاصة عن طريق تمكينهم من المســـاهمة في تدابير الحماية والمســـاعدة، وكذلك في تقديم المســـاعدة إلى المهاجرين المهربين.
- **توسـيع مسـارات الدخول القانوني، سـواء بالنسـبة للمهاجرين الفارين من حالات الأزمات أو أولئك الذين يسـعون إلى العمل في الخارج،** فضـلا عن ضـمان حصـول المهاجرين المحتملين على معلومات كافية، ومفهومة ومراعية للاعتبارات الجنســانية عن الفرص المتاحة لهم واللوائح المنظمة للهجرة النظامية.

سادسًا: مدخل مكافحة تهريب المهاجرين:

تعتبر تهريب المهاجرين أحد المداخل الرئيســية لانتهاكات حقوق المهاجرين وعدم حوكمة الهجرة، لذا تتطلب عملية الحوكمة القيام بما يلي:

- **تنظيم حملات إعلامية عامة تشمل، المدارس ووسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية، من أجل زيادة الوعي** بالآثار السلبية لتهريب المهاجرين، ولتحذير الأشخاص المعرضين للتهريب، ولا سيما الشباب وأسرهم، بشأن الأخطار التي ينطوي عليها ذلك.
- **تعزيز قواعد المعرفة من خلال تعزيز البحوث وجمع البيانات الرامية إلى تحسين تحليل طبيعة** ومدى تهريب المهاجرين على طول الطرق المختلفة، وهيكلية وأصول الشبكات الإجرامية والروابط مع الأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة، الفساد والإرهاب

سابعًا: مدخل مكافحة الاتجار بالبشر

تمثل انتهاكات الاتجار بالمهاجرين التحدي الأكثر خطورة وفتكاً بالمهاجرين وأحد العوامل المعرقلة لتحقيق حوكمتها، الأمر الذي يمكن حوكمته من خلال ما يلي:

- **إنشاء آليات وشبكات وطنية من المراكز المتخصصة من أجل تحديد وإحالة وتوفير الخدمات الملائمة للأشخاص المُتجر بهم**، والتي يمكن أن تشمل أصحاب المصلحة من الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.
- **توفير المساعدة والحماية للأشخاص المُتجر بهم**، بما في ذلك الرعاية الطبية، والمساعدة النفسية، وفترة للتفكير والتعافي، والتوظيف، والتعليم، وإعادة الإدماج وبرامج إعادة التوطين، ودفع تكاليف السفر، والمساعدة القانونية، والحصول على التعويضات وسبل الانتصاف والإقامة.

ثامنًا: مدخل تعزيز وصول المهاجرين للرعاية الصحية المناسبة

تشير وقائع المهاجرين الأفارقة إلى تصاعد فرص تعرضهم للأوبئة والأمراض الفتاكة واحتمالية تدني واقعهم الصحية ولاسيما في النطاقات غير الملائمة لهم في جهات العبور والمقصد؛ حيث يتقيد وصولهم إلى الخدمات الصحية، لذا يجب أن تولي حوكمة المهاجرين أولوية للبعد الصحي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- **إجراء تحليلات للحالات وتقييمات لاحتياجات صحة المهاجرين لأغراض التخطيط، بانخراط ومشاركة أشد الفئات ضعفا**، بمن فيهم النساء والفتيات لضمان حصول المهاجرين على خدمات الرعاية الصحية بشكل كاف من خلال منحهم إمكانية الوصول إلى أنظمة وبرامج الرعاية الصحية الوطنية
- **ضمان الحد الأدنى من حزمة خدمات الرعاية الصحية للاجئين والسكان النازحين**، بما في ذلك الوقاية والعلاج والتثقيف الصحي، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الضعيفة، وتعبئة الموارد اللازمة وضمان عدم تقييد هذا الوصول على أساس وضع الهجر

- **إدراج قضـــايا الصـــحة الخاصـــة بالســـكان المهاجرين والمتنقلين في البرامج والاستراتيجيات الصحية الوطنية والإقليمي.**
- **دعم إنشـــاء مكاتب للشـــؤون الصـــحية والاجتماعية على مســـتوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية**، من أجل مواءمة سياسات الهجرة والصحة ومعالجة المسائل المتصلة بالصحة العابرة للحدود فيما بين الدول الأعضاء المعنية.

تاسعًا: توطين وتوفير البيئة الملائمة واللائقة للمهاجرين:

لا تقف تداعيات البيئية الســـلبية والتغيرات المناخية في زيادة تدفقات الهجرة وتهديدها بهجرة 100 مليون مهاجر أفريقي بحلول 2050، بـل تلاحق المهاجرين في جهات الوصـــول والمعبر لتزيد من معاناتهم وتدني أوضاعهم. لذا، يجب استناد سياسات الحوكمة على البعد البيئي ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- **إدماج الاعتبارات البيئية في صـياغة سـياسـات وطنية وإقليمية لإدارة الهجرة من أجل معالجة الأسـباب البيئية المرتبطة بحركات الهجرة** على نحو أفضـل، فضـلا عن تأثير حركات الهجرة على البيئة.
- **زيادة التعاون مع الوكالات الدولية ذات الصلة** وتعزيز البحوث وجمع البيانات وتبادلها بشأن العلاقة بين الهجرة والبيئة.
- **مكـافحـة التـدهور البيئي عن طريق تنفيـذ برامج حمـايـة البيئـة ذات الصـــلـة والمسـتهدفة**، وتحديد المجالات ذات الأولوية لإعادة التوطين اسـتنادا إلى درجة التدهور البيئي المحتمل والحاجة إلى حماية النُظُم الإيكولوجية في منطقة معينة.

عاشرًا: مدخل مراعاة النوع الاجتماعي والبعد الجنساني للمهاجرين:

تقتضـــي حوكمة الهجرة باعتبارها أحد طموحات وغايات التنمية المســـتدامة والالتزامات الحقوقية تحقيق ومراعاة النوع الاجتماعي والبعد الجنســـاني وعدم ترك أحد خلف الركب، ولتحقيق ذلك، يجب:

- **إجراء البحوث من أجل التوصـل إلى فهم أعمق للديناميات الجنسـانية للهجرة،** مما يُمكّن صـانعي وممارسـي السـياسـات من تلبية الاحتياجات الخاصـة بالنسـاء والرجال المهاجرين، وإدماج المنظور الجنساني في جميع سياسات واستراتيجيات وبرامج إدارة الهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي، والاعتراف بوكالة المرأة في مجال الهجرة.
- **الاسـترشـاد وبناء المبادرات والبرامج المتعلقة بإدارة الهجرة ومعالجة الأسـباب الجذرية للهجرة غير النظامية** في أفريقيا وفقاً النوع الاجتماعي وتُنفذ بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية.
- **تعزيز أدوار المجتمع المـدني وجمعيـات وشـــبكـات المهـاجرات المعنيـة بـالنوع الاجتماعي** في عمليات صنع السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

التوصيات والسياسات المقترحة بناء على مداخل تعزيز حوكمة الهجرة في أفريقيا:

بعد رصد وتحليل واستقراء وقائع مهاجري القارة الأفريقية ورسم خرائط وطرق حوكمتها، تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- ضرورة إنشاء مراكز إقليمية للبحث والتدريب في مجال الهجرة وآليات رصد وإنذار مبكر بشأن تطور الهجرة ومخاطرها ومحركاتها وحالات الطوارئ ودعم التعافي بعد الطوارئ من أجل جمع وتحليل وتقييم بيانات الهجرة داخل القارة الأفريقية ووضع أفضل الممارسات والمساهمات للمهاجرين وتحدياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.
- تطالب المؤسسة كلاً من بلدان العبور والمقصد بتفعيل الاعتبارات الإنسانية والحقوقية للمهاجرين لاعتبارات قسرية من خلال إعداد ممارسات وطنية وإقليمية للدخول والإقامة لفترة مناسبة وتقديم التأشيرات الإنسانية وحصول الأطفال على التعليم وتصاريح العمل المؤقتة وإعمال الحق في الحياة الأسرية وإيلاء الاهتمام بالأطفال المهاجرين المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم.
- تناشد المؤسسة الحكومات الأفريقية وشركائها الإنمائيين وأصحاب المصلحة بتسريع الجهود وتكثيف التعاون من أجل تقديم المساعدات الإنسانية وتلبية احتياجات المهاجرين العالقين في البحر المتوسط وإنقاذهم وحمايتهم من خطر الموت والاحتجاز وتحديد هوية المهاجرين المفقودين واستعادة رفاتهم وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.
- تلفت المؤسسة نظر الحكومات الأفريقية لأهمية إنشاء آليات إقليمية وقارية لتبادل المعلومات ذات الصلة بمنع وتهريب المهاجرين والاتجار بهم لتفكيك شبكات وعصابات التهريب والاتجار بالبشر ووضع حد لإفلاتهم من العقاب، وتجنب تجريم المهاجرين ضحايا الاتجار بالبشر وضمان حصولهم على الحماية والمساعدة.
- توصي المؤسسة الحكومتين الليبية والتونسية كأحد أبرز جهات العبور، بمراجعة وتنقيح وتحديد التشريعات والسياسات والممارسات ذات الصلة باحتجاز المهاجرين وإنشاء واستحداث آليات الرصد المعنية بصورة مباشرة باحتجاز المهاجرين وتشجيع الحكومات بتوسيع وتنفيذ بدائل الاحتجاز وغيرها من التدابير السالبة للحرية والأمان الشخصي.
- توصي المؤسسة كلاً من حكومات الأوروبية بإعادة النظر في برامجها المعنية بالهجرة في البحر المتوسط وشراكاتها مع حكومات جنوب المتوسط وخاصة ليبيا وتونس وتقييم آثارها على المهاجرين ومدى اتساقها بالالتزامات الحقوقية.
- تطالب المؤسسة حكومات بلدان المعبر والمقصد بتدشين برامج مكافحة الكراهية والعنصرية تجاه المهاجرين وضبط ومنع المؤسسات الثقافية والحزبية والإعلامية من الترويج لأشكال العنصرية والتمييز والتنميط العنصري تجاه الأفارقة وتحثها على تصحيح صورة المهاجر الأفريقي.